المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 4, Issue 2, 2026, Pages: 254-270

The Status of Al-Muwatta and the Grade of Its Hadiths: An Analytical Hadith Study in Light of the Statements of Criticism Imams

Alhammali Abdulmajed Salim Ali *
Department of Fiqh and Its Fundamentals, Faculty of Sharia, Azzaytouna University, Tarhuna, Libya
***Email (for reference researcher):** magedtr2018@gmail.com

منزلة الموطأ ودرجة أحاديثه: دراسة حديثية تحليلية في ضوء أقوال أئمة النقد

أ. عبد الماجد سالم علي الهمالي *
قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا

Received: 10-06-2026; **Accepted:** 25-08-2026; **Published:** 07-09-2026

Abstract:
This research addresses the status of Imam Malik ibn Anas in Hadith sciences and jurisprudence (Fiqh), as well as the high scholarly standing that Al-Muwatta achieved in the codification history of the Sunnah. It presents Imam Malik's methodology in compiling his work, regarding the selection of narrations and transmitters, combining prophetic Hadiths (Marfu') with the reports of the Companions (Athar), the Successors, and the practice of the people of Medina ('Amal Ahl al-Madinah), and arranging them according to jurisprudential chapters. Furthermore, it examines the hurried/hurriedly-attributed narrations (Murasil) and directly reached reports (Balaghat) in Al-Muwatta, paying special attention to the four Balaghat for which Ibn 'Abd al-Barr could not find connected chains (Isnad).
The research adopted an inductive-analytical approach by tracking the statements of Hadith imams and analyzing the routes and supporting evidence (Shawahid) of these Hadiths. The study concluded that Al-Muwatta holds an elevated status among Hadith scholars, confirming the overall authenticity of its Hadiths as generally ruled by a group of scholars, alongside the specific treatment given to its Mursal (hurried) and Mu'allaq (suspended) narrations. It also affirmed Imam Malik's firm authority in both Hadith and jurisprudence, as testified by the imams of criticism and narration throughout the ages.

Keywords: Imam Malik ibn Anas, Al-Muwatta of Malik, Hadith Sciences, Murasil and Balaghat (Hurried and Direct Reports), Practice of the People of Medina ('Amal Ahl al-Madinah), Hadith Criticism.

الملخص :
يتناول هذا البحث مكانة الإمام مالك بن أنس في علوم الحديث والفقه، والمنزلة العلمية التي تبوأها الموطأ في مسيرة تدوين السنة, ويعرض منهج مالك في تصنيفه، من حيث انتقاء مروياته ورجاله، والجمع بين الحديث المرفوع وآثار الصحابة والتابعين وعمل أهل المدينة، وترتيبه على الأبواب الفقهية، ثم يدرس مراسيل الموطأ وبلاغاته، مع عناية خاصة بالبلاغات الأربعة التي لم يجد ابن عبد البر لها وصلًا, وقد اعتمد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي في تتبع أقوال أئمة الحديث، ودراسة طرق الأحاديث وشواهدها, وانتهى إلى ثبوت مكانة الموطأ الرفيعة عند أئمة الحديث، وصحة أحاديثه في الحكم الكلي الذي أطلقه جماعة من أهل العلم، مع ثبوت خصوصية في التعامل مع مروياته المرسلة والمعلقة، كما أكد ما للإمام مالك من إمامة راسخة في الحديث والفقه، شهد بها أئمة النقد والرواية عبر العصور.

الكلمات المفتاحية: الإمام مالك بن أنس، موطأ مالك، علوم الحديث، المراسيل والبلاغات، عمل أهل المدينة، نقد الحديث.

المقدمة:

الحمد لله خالق الثقلين لعبادته، ومنزل الكتاب على خاتم رسله، ليكون بشيرًا ونذيرًا وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرًا، فصلاةُ ربِّي وسلامُه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَن سار على هديِه إلى يوم الدين.

وبعد؛ فقد اقتضت حكمة الله تعالى أن يحفظ دينه الذي ارتضاه لعباده، وأن يُبقيَ حجته قائمة إلى قيام الساعة، فاختار لحمل وحيه صفوة من عباده، وجعل من علماء الأمة في كل عصر من يقوم بأمانة النقل، ويذب عن السنة، ويميز صحيحها من سقيمها، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:9]، وقال سبحانه: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء:18].

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وكان من مظاهر عناية الأمة بحفظ السنة أن اتجه العلماء إلى تدوينها وجمعها، ولا سيما في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، الذي رأى خشية ذهاب العلم بذهاب حملته، فكتب إلى أبي بكر بن حزم: «انظر ما كان من الحديث عن رسول الله ﷺ فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء»[1]

ثم اتسعت حركة التصنيف، فظهرت الجوامع والمصنفات التي جمعت الأحاديث المرفوعة وآثار الصحابة والتابعين وما يتصل بها من أبواب العلم، ومن أبرزها جامع معمر بن راشد (ت 154هـ)، وجامع سفيان الثوري (ت 161هـ)، ومصنف حماد بن سلمة (ت 167هـ)، وجامع سفيان بن عيينة (ت 198هـ)، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (ت 211هـ), وفي هذا السياق ظهر موطأ الإمام مالك بن أنس، فكان من أقدم المصنفات الجامعة للسنة والفقه، وقد امتاز بجمع الأحاديث المرفوعة مع أقوال الصحابة والتابعين وما جرى عليه العمل، وبترتيبه على الأبواب الفقهية، فجمع بين الرواية والفقه في بناء واحد, ومن هنا احتل منزلة رفيعة بين كتب السنة.

وقد ازدادت أهمية الموطأ بما حظي به مؤلفه من منزلة علمية عالية؛ فهو أمير المؤمنين في الحديث، وإمام دار الهجرة، وقد شهد له أئمة النقد والفقه بالحفظ والإتقان والتثبت، كما أن ما حازه الموطأ من قبول العلماء، وما تتابع على روايته وشرحه من أئمة السنة، جعله من الكتب المركزية في تاريخ تدوين الحديث والفقه.

ومع ذلك، فإن الموطأ يشتمل إلى جانب الأحاديث المسندة على مراسيل وبلاغات، وهو ما أثار سؤالًا حول الحكم الكلي على أحاديثه؛ هل يقتضي وجود هذه الأنواع من الروايات في الكتاب وجود الضعيف فيه؟ وما حكم بلاغات الإمام مالك ومراسيله؟ وما حقيقة الأحاديث الأربعة التي لم يجد ابن عبد البر لها وصلًا؟ وهل يؤثر ذلك في الحكم العام على الموطأ؟ كما يثور سؤال آخر حول منزلته بين كتب السنة، وعلاقته بالصحيحين من جهة الصحة والتجريد من غير المرفوع.

ومن هنا جاء هذا البحث لبيان منزلة الموطأ ودرجة أحاديثه، مع التركيز على منهج الإمام مالك في اختيار مروياته ورجاله، وعلى المراسيل والبلاغات، وعلى الأحاديث الأربعة التي لم يصلها ابن عبد البر، وصولًا إلى حكم كلي يجمع أطراف المسألة.

أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيار هذا الموضوع لما للموطأ من منزلة بارزة في تاريخ تدوين السنة، ولما للإمام مالك من مكانة رفيعة في علمي الحديث والفقه، ولما أثاره الحكم على أحاديث الموطأ من مسائل علمية تتعلق بالمراسيل والبلاغات، والرواية عن الرواة الذين تكلم فيهم، ومدى تأثير ذلك كله في الحكم العام على الكتاب, وقد حفزني على دراسة هذه المسائل ما وقفت عليه من اختلاف في بعض العبارات التي تناولت درجة أحاديث الموطأ، ولا سيما ما يتصل بالبلاغات الأربعة التي لم يجد ابن عبد البر لها وصلًا، مما رأيت معه الحاجة إلى جمع أطراف المسألة، وتتبع كلام أئمة الحديث فيها، والنظر في طرق تلك الأحاديث وشواهدها، وصولًا إلى تحرير الحكم على الموطأ ومروياته.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية هذا البحث من تعلقه بكتاب من أقدم المصنفات الحديثية والفقهية الجامعة، وهو موطأ الإمام مالك، ومن منزلة مؤلفه في علمي الحديث والفقه، كما تتأكد أهميته من الحاجة إلى تحرير الحكم على أحاديث الموطأ، في ضوء ما اشتمل عليه من المراسيل والبلاغات، وما ورد في كلام أئمة الحديث من عبارات تدل على شدة الثقة بمالك وبمروياته.

مشكلة الموضوع:

يحاول البحث الإجابة عن جملة من الأسئلة، من أبرزها: ما درجة الموطأ من الصحة؟ وهل يشمل شيئًا من الأحاديث الضعيفة؟ وما حكم مراسيل مالك وبلاغاته؟ وما الأحاديث الأربعة التي لم يجد ابن عبد

[1] البخاريكتاب العلم, باب كيف يقبض العلم,[أخرجه بدون إسناد فلم يُوضع له رقم] (49/1).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

البر لها وصلًا؟ وهل عدم الوقوف على أسانيدها في غير الموطأ يقتضي الحكم بضعفها؟ وما منزلة الموطأ بين كتب السنة، وما وجه تقدمه أو تأخره عن الصحيحين؟

الدراسات السابقة:

وقفت في موضوع البحث على عدد من الدراسات، واستفدت بصورة خاصة من دراستين:

الموطأ: المنهج والأحاديث، د. عبد العزيز العسراوي، بحث منشور بمجلة الجامعة الأسمرية، المجلد الخامس عشر، ديسمبر 2010م.

الإمام مالك ومنهجه في الموطأ، إعداد: د. عبد العظيم خليل عبد الرحمن الدخري، جامعة كردفان، السودان، ود. عمر إدريس محمدين سليمان، جامعة الإمام المهدي، السودان، منشور بمجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الإسلامية والعربية، العدد الثامن، أغسطس 2014م.

ويمتاز هذا البحث عن هاتين الدراستين بتركيزه على الحكم على أحاديث الموطأ، وبخاصة البلاغات الأربعة التي لم يجد ابن عبد البر لها وصلًا، ثم وصل ابن الصلاح اثنين منها، مع دراسة ما وقف عليه هذا البحث من طرق وشواهد للاثنين الباقيين، وبيان أثر ذلك كله في الحكم الكلي على أحاديث الموطأ.

المنهج المتبع:

اعتمدت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي؛ باستقراء أقوال أئمة الحديث والفقه في الموطأ ومروياته، وتتبع طرق الأحاديث محل البحث، ثم تحليلها والموازنة بينها للوصول إلى الحكم الأقرب في المسألة.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مبحثين وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بالإمام مالك والموطأ، وبيان بعض الأسانيد المبهمة، ومنهج مالك في الرواية عن الضعفاء والمبتدعة.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نسبه ومولده ونشأته ومشايخه وتلاميذه ومكانته وثناء العلماء عليه.

المطلب الثاني: مكانة الموطأ ورُواته وشروحه ومنهج الإمام مالك فيه.

المطلب الثالث: الأسانيد المبهمة، والرواية عن الضعفاء والمبتدعة.

المبحث الثاني: مراسيل الموطأ وبلاغاته، وخلاصة الحكم الكلي على أحاديثه.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مراسيل الموطأ.

المطلب الثاني: بلاغات الموطأ.

المطلب الثالث: البلاغات الأربعة التي لم يصلها ابن عبد البر.

المطلب الرابع: خلاصة الحكم الكلي على أحاديث الموطأ.

ثم خاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: في التعريف بالإمام مالك وبالموطأ وإيضاح بعض الأسانيد المبهمة والرواية عن الضعفاء والمبتدعة.

المطلب الأول: نسبه ومولده ونشأته ومشائخه وتلاميذه ومكانته وثناء العلماء عليه

أولاً: نسبه ومولده ونشأته

هو شيخ الإسلام، وأمير المؤمنين في الحديث، وإمام دار الهجرة، مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن عثمان بن جُثَيْل بن عمرو بن الحارث، ذو أصبح الأصبحي الحميري، أبو عبد الله المدني، ولد بالمدينة المنورة سنة 93هـ، في العام الذي توفي فيه أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ، وكانت المدينة يومئذٍ من أهم مراكز العلم، فنشأ مالك في بيت له عناية بالحديث؛ فجده مالك بن أبي عامر

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

من كبار التابعين وعلمائهم، وكان عمه أبو سهيل من أهل العناية بالحديث، كما لازم أخوه النضر مجالس العلماء، حتى غلبت شهرة أخيه عليه في صغره، فكان يُكنى بـ«أخي النضر». [1]

وأقبل مالك على طلب العلم منذ صغره، فبدأ بحفظ القرآن، ثم انصرف إلى الحديث والفقه، ولازم ابن هرمز سبع سنين، وأخذ عن نافع مولى ابن عمر، وابن شهاب الزهري، وغيرهما من أئمة التابعين وأتباعهم، وكان الزهري أول من دوّن الحديث، فكان للأخذ عنه أثر مهم في تكوين مالك الحديثي، ومع طول ملازمته للعلماء ورسوخ قدمه في العلم والعمل، أصبح مقصدًا للطلاب من مختلف الأمصار، وقصد الناس مجلسه للأخذ عنه وهو في سن مبكرة، ولم يتصدر للفتيا إلا بعد أن شهد له أهل العلم بالأهلية لها. [2]

وظل مالك قائمًا بالتدريس والإفتاء ونشر العلم حتى توفي –رحمه الله– بالمدينة سنة 179هـ، ودُفن بالبقيع، بعد حياة علمية امتدت عقودًا، ترك خلالها أثرًا عظيمًا في الفقه والحديث، ومن شواهد مكانته ما روي عن الإمام الشافعي من قصة الرؤيا التي وافقت ليلة وفاة مالك، إذ رأت عمته أن قائلًا يقول: «مات الليلة أعلم أهل الأرض»، فكان ذلك في الليلة التي توفي فيها الإمام مالك.[3]

ثانياً: مشائخه وتلاميذه

أخذ الإمام مالك العلم عن عدد كبير من التابعين وأتباع التابعين، وكان من أبرز من روى عنهم وأفاد منهم: نافع مولى ابن عمر، وأبا الزناد، وابن شهاب الزهري، وهشام بن عروة، وعبد الله بن دينار، إلى جانب غيرهم من علماء المدينة وأئمتها، ولم تقتصر صلته بالرواية على الأخذ عن شيوخه، بل روى عنه كذلك عدد من شيوخه وأقرانه، ممن قصدوه للأخذ عنه لما اشتهر به من التقدم في العلم والحديث.

فممن روى عنه من شيوخه: الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهما، وروى عنه من أقرانه جماعة، منهم: معمر بن راشد، وأبو حنيفة، وابن جريج، وابن عيينة، وعبد الرحمن بن مهدي، والأوزاعي، ثم اتسعت دائرة الآخذين عنه، فكان من أشهر تلاميذه: عبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، ومحمد بن الحسن الشيباني، والإمام الشافعي، ويحيى بن يحيى الليثي، فضلًا عن عدد كبير من العلماء الذين رحلوا إليه من مختلف الأقطار.

وقد بلغ عدد من روى عن مالك مبلغًا لافتًا، حتى عُدَّت كثرة أصحابه والرواة عنه من خصائص مدرسته الحديثية؛ فأفرد الخطيب البغدادي كتابًا في الرواة عنه، ذكر فيه نحو ألف رجل إلا سبعة، بينما ذكر القاضي عياض أنه صنف كتابًا في مشاهير أصحابه، فبلغ عددهم نيفًا على ألف وثلاثمائة، كما أحصى في مداركه نيفًا على الألف، موضحًا أنه لم يستوعب جميع الرواة، وأن أصحابه كانوا ينتمون إلى أقطار شتى. (4)

ثالثاً: مكانته وثناء العلماء عليه

احتل الإمام مالك منزلة رفيعة بين أئمة عصره، وتتابعت شهادات العلماء على إمامته في الفقه والحديث، وعلى قوة حفظه وتثبته وعدالته واتباعه للآثار، وقد لخص الذهبي جوانب من هذه المنزلة، فذكر أن مالكًا اجتمعت له خصال لم تجتمع لغيره، منها طول عمره وعلو إسناده، وقوة ذهنه وسعة علمه، واتفاق الأئمة على الاحتجاج بروايته وصحتها، وإجماعهم على عدالته وتمسكه بالسنة، مع تقدمه في الفقه والفتوى وإحكام أصوله وقواعده.

وتتضح مكانته الحديثية من شهادات كبار المحدثين؛ فقد وصفه أبو حاتم بأنه: «من سادات أتباع التابعين ومن جلة الفقهاء والصالحين»، وقال الإمام الشافعي: «إذا ذكر العلماء فمالك النجم»، وقال أيضًا: «لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز»، وقال ابن المبارك: «لو قيل لي اختر للأمة إمامًا اخترت لها مالكًا».

ولم تكن هذه المنزلة مقصورة على الحديث، بل شملت الجمع بين الرواية والفقه والعمل بالسنة؛ فقد وصف أبو إسحاق الفزاري مالكًا بأنه حجة، كثير الاتباع للآثار، وجعل عبد الرحمن بن مهدي أئمة الحديث

---

[1] _ ينظر ترجمته في: ترتيب المدارك (124/1)؛ الديباج (17/1)؛ ؛ تهذيب التهذيب (5/10)؛ سير أعلام النبلاء(48/8).
[2] _ ينظر : الإمام مالك لمحمد أبوزهرة (ص31)؛ شجرة النور(82/1).
[3] _ ينظر: ترتيب المدارك(180/1)؛ حلية الأولياء(330/6).
[4] _ ينظر: ترتيب المدارك(191/1)؛ شجرة النور(82/1).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الذين يقتدى بهم أربعة، فذكر سفيان بالعراق، ومالكًا بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وحماد بن زيد بالبصرة، وبيّن أن مالكًا جمع بين الإمامة في الحديث والسنة، كما سئل عن المفاضلة بين مالك وأبي حنيفة فقال: «مالك أعلم من أستاذي أبي حنيفة»، وأثنى الإمام أحمد عليه، فوصفه بأنه: «سيد من سادات أهل العلم، وإمام في الحديث والفقه، مع ما امتاز به من اتباع آثار من مضى، والعقل، والأدب».

وتظهر منزلة مالك كذلك في الحديث المشهور: « يُوشِك أن يضربَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإبِلِ يَطْلُبُونَ العِلْم فلا يَجِدُون أحدا أعلمَ من عالم المدينة»[1] فقد قال عبد الرزاق: «فكنا نرى أنه مالك»[2] وهذه الشهادات، على اختلاف جهاتها، ترسم صورة متقاربة لإمام جمع بين الحفظ والإتقان، والفقه والرواية، والتمسك بالسنة والعمل بها.[3]

ولهذا لم يكن ثناء العلماء عليه مقصورًا على طبقة معينة، بل استمر بعد وفاته؛ فقال النووي: «أجمعت طوائف العلماء على إمامة مالك وجلالته وعظيم سيادته وتبجيله وتوقيره، والإذعان له في الحفظ والتثبت وتعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم».[4]

المطلب الثاني: مكانة الموطأ ورواته وشروحه ومنهج الإمام مالك فيه

أولاً: مكانة الموطأ

جاءت تسمية الموطأ من معنى التهيئة والتسهيل؛[5] فالاسم يشير إلى كتاب هُيِّئ للقارئ ونُظِّم ليستفيد منه في العلم.

وقد نقل السيوطي عن أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الكتاني أنه سأل أبا حاتم الرازي عن سبب تسمية كتاب مالك بالموطأ، فأجابه بأنه كتاب صنفه مالك ووطّأه للناس، فغلبت عليه هذه التسمية، كما غلبت تسمية «الجامع» على كتاب سفيان.[6]

ويحتل الموطأ مكانة بارزة بين دواوين السنة التي سبقت ظهور الصحيحين؛ لما جمعه من الحديث المرفوع، وآثار الصحابة والتابعين، وأقوال أهل العلم، وما يتصل بذلك من فقه مالك وعمله، ولهذا عدّه بعض الأئمةِ الأصلَ الأولَ للسنة، ومن ذلك قول القاضي أبي بكر بن العربي: «الموطأ هو الأصل الأول واللباب، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذي فما دونهما».[7]

وشهد له أئمة الحديث والفقه بمكانة خاصة؛ فقال عبد الرحمن بن مهدي: «ما من كتاب بعد كتاب الله أنفع للناس من الموطأ»، وقال ابن وهب: «من كتب موطأ مالك فلا عليه أن لا يكتب من الحلال والحرام شيئًا».[8]

ووصفه الإمام الشافعي بقوله: «ما في الأرض كتاب في العلم أكثر صوابًا من موطأ مالك»، وهي شهادة تكشف عن تقدير مبكر للكتاب، ولا سيما من إمام جمع بين الفقه والحديث.[9]

ومن جهة السبق في التصنيف ذكر السيوطي «أن الموطأ أول الكتب المصنفة في الصحيح، إذا نظر إلى جمع الحديث الصحيح مع ما أُلحق به من أقوال الصحابة والتابعين»[10] وهذه العبارة ينبغي فهمها في إطار المقارنة بين الكتب المصنفة في تلك المرحلة؛ فليس المراد أن الموطأ كتاب مستقل لجمع الصحيح

1_رواه الترمذي في سننه وحسَّنه, كتاب العلم, باب عالم المدينة, [**2680**](47/5)
2_روى ذلك ابو حاتم الرازي بسنده عنه, ينظر: الجرح والتعديل(12/1).
3_ هذه الأقوال بعض من أقوال كثيرة تخيرت منها ما رأيت أنه الأنسب للمقام, فتنظر متفرقة في: ترتيب المدارك (86/1) وما بعدها ؛ تهذيب التهذيب(5/10) وما بعدها؛ تذكرة الحفاظ(157/1)وما بعدها.
4_تهذيب الأسماء واللغات(383/2).
5_ ينظر: معجم مقاييس اللغة (91/6).
6_ينظر: تنوير الحوالك للسيوطي(ص6).
7_ عارضة الأحوذي شرح صحيح الترمذي, للقاضي أبي بكر بن العربي (5/1).
8_ ينظر: التمهيد(78/1)؛ ترتيب المدارك(138/1).
9_ ينظر: سير أعلام النبلاء(11/8).
10_ ينظر: تنوير الحوالك(637/2).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

على طريقة الصحيحين، وإنما أنه من أقدم المصنفات التي غلب على مروياتها الصحيح، مع اشتماله على غير المرفوع أيضًا.

ثانياً: رواة الموطأ وشروحه

حظي الموطأ بعناية واسعة من تلاميذ الإمام مالك، فتعددت طرق روايته وتنوعت مجالس الأخذ عنه، وهو ما يعكس انتشار الكتاب في حياة مؤلفه وبعدها، وقد أشار القاضي عياض إلى كثرة من اعتنى برواية الموطأ، فذكر في جملة من ترجم لهم نحو تسعين راويًا، وهو عدد يدل على اتساع دائرة تلقي الكتاب وتناقله. [1]

وامتدت العناية بالموطأ إلى العصور اللاحقة، فكثر التأليف عليه شرحًا وتعليقًا واختصارًا، وتنوعت هذه المصنفات بين ما وصل إلينا مطبوعًا أو مخطوطًا، وما فقد ولم يبق منه إلا ما حفظته كتب النقل، ومن أشهر الشروح التي عُنيت بالموطأ:

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر، وهو مرتب على الشيوخ.
- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار لابن عبد البر أيضاً، وهو مرتب على الأبواب الفقهية، مع توسع في الروايات وأقوال العلماء.
- المنتقى شرح الموطأ لأبي الوليد الباجي.
- المسالك في شرح موطأ مالك لأبي بكر ابن العربي.
- شرح الموطأ للقرطبي.
- تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك لجلال الدين السيوطي.
- شرح الموطأ لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني.
- أوجز المسالك إلى موطأ مالك لمحمد زكريا الكاندهلوي، وهو من الشروح المتأخرة المطولة.
- التعليق الممجد على موطأ الإمام محمد لعبد الحي اللكنوي. (والمقصود: موطأ الإمام مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني)

ثالثاً: منهج الإمام مالك في الموطأ

يمكن إجمال أبرز معالم منهج الإمام مالك في تصنيف الموطأ فيما يأتي:

- العناية بالأحاديث التي تقوم عليها الأحكام: لم يكن مقصد مالك مجرد استيعاب المرويات الصحيحة، وإنما انتقاء ما يتصل بالأحكام الفقهية وما يبنى عليه الاستدلال، ولذلك جمع في كتابه قدرًا كبيرًا من الأحاديث الصحيحة المتعلقة بأبواب الفقه، مع ما يعين على فهمها من الآثار والأقوال.
- الجمع بين المرفوع وغيره: لم يَقتصِر الموطأ على أحاديث النبي ﷺ، بل ضم إليها أقوال الصحابة والتابعين وفتاويهم، لما لهذه الآثار من أثر في بيان معاني السنة وفهم دلالاتها الفقهية؛ إذ إن معرفة أقوال الصحابة والتابعين وعملهم تُعين على إدراك كيفية فهمهم للنصوص وتنزيلها، وهذه من أبرز خصائص الموطأ، وإن كان تجريد الحديث المرفوع هو الذي امتاز به تصنيف الصحيحين فيما بعد.
- إثبات عمل أهل المدينة وفقههم: لم يقتصر مالك على سرد الروايات، بل كان يورد أحيانًا عمل أهل المدينة أو ما اشتهر عند علمائها من الأقوال، ثم يتبعه بما يراه في المسألة، مما يكشف عن امتزاج الرواية بالفقه في منهجه.
- تنوع طرق الإسناد: لم يجعل اتصال السند شرطًا في جميع ما أورده، فإلى جانب الأحاديث المسندة المتصلة توجد في الموطأ المراسيل والبلاغات وغيرها من صور الرواية التي لم يذكر فيها مالك جميع رجال السند.

[1] ينظر: الديباج المذهب لابن فرحون(26/1).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- الترتيب على الأبواب الفقهية: امتاز الموطأ بأنه أول كتاب رُتِّب على الأبواب الفقهية، فجمع مالك مرويات كل مسألة وما يتصل بها من آثار وأقوال في موضع واحد، مما جعله جامعًا بين الرواية والفقه، ومهّد بهذا الترتيب لمنهج التصنيف الفقهي الحديثي الذي سار عليه المصنفون من بعده.
- التزامه بالرواية عن الثقات: كان مالك شديد الانتقاء لرجال الموطأ، فلا يورد فيه إلا من ارتضى روايته، حتى عُدَّ ذكر الراوي في الموطأ حكمًا له بالتوثيق، وهو ما يكشف عن شدة تحريه في اختيار رجاله، فكان لا يكتفي بمجرد الصلاح والورع، بل ينظر كذلك في الحفظ والضبط والمعرفة بالحديث، ولذلك ترك الرواية عن بعض من عُرف بالصلاح لما رأى قلة بصرهم بالحديث، واشتهر عنه «إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم». [1]
- غلبة الرواية المدنية: يظهر في الموطأ اعتماد مالك الكبير على شيوخ المدينة وأسانيدها، مع روايته عن بعض أهل الأمصار، غير أن الرواية عن المدنيين هي الغالبة عليه، وهو أمر يتفق مع بيئته العلمية ومكانة المدينة في تلقي السنة.
- شدة التثبت في ألفاظ الحديث: كان مالك شديد الاحتياط في نقل حديث رسول الله ﷺ، متثبتًا في ألفاظه، حتى كان يتوقى التغيير اليسير في اللفظ، ويُروى عنه في ذلك أنه كان يتقي بين الباء والتاء والثاء، مما يدل على عنايته بالمحافظة على ألفاظ الحديث وعدم التساهل في نقلها. [2]

المطلب الثالث: الأسانيد المبهمة والرواية عن الضعفاء والمبتدعة

أولاً: إيضاح بعض الأسانيد المبهمة

ورد في الموطأ عدد من الأسانيد التي أبهم مالك فيها بعض شيوخه، فقال في بعضها: «عن الثقة»، وقد عني العلماء بالكشف عن هؤلاء الرواة اعتمادًا على القرائن ومقارنة طرق الرواية:

فذكر ابن عبد البر أن مالكًا إذا قال: «عن الثقة عن بكير بن عبد الله الأشج» فالمراد به مخرمة بن بكير، وإذا قال: «عن الثقة عن عمرو بن شعيب» فالمراد عبد الله بن وهب، وقيل: الزهري، ونقل النسائي احتمال أن يكون المراد بمن أبهمه مالك في روايته عن بكير بن الأشج عمرو بن الحارث، كما روى ابن وهب أنه كان يعرف المبهم في بعض روايات مالك، فقال: «كل ما في كتاب مالك: أخبرني من لا أتهم من أهل العلم فهو الليث بن سعد». [3]

وقال ابن حجر : «قيل في الراوي المبهم في رواية مالك عن عمرو بن شعيب: عمرو بن الحارث أو ابن لهيعة، وقيل في المبهم في روايته عن بكير بن الأشج: مخرمة بن بكير، وأن المبهم في روايته عن ابن عمر هو نافع.»[4]

وتكشف هذه النقول عن أن إبهام بعض رجال الإسناد في الموطأ لم يكن أمرًا مجهولًا على إطلاقه؛ فقد تمكن أئمة الحديث من تعيين عدد منهم بالنظر في روايات مالك وطرقه، وإن اختلفت أقوالهم في بعض المواضع.

ثانياً: الرواية عن الضعفاء

لم يرو الإمام مالك عن الضعفاء إلا عن عبد الكريم بن أبي المخارق البصري، وقد أجمع أهل العلم على ضعفه، وإن كان بعضهم قد قبله في غير الأحكام، وذكر ابن عبد البر أن مالكًا لم يرو عنه حكمًا فقهيًا، وإنما أورد عنه في الترغيب والفضائل، وأن حسن سمته وعبادته غَرَّت مالكًا بشأنه قبل أن يتبين له حاله، كما وقع للشافعي مع إبراهيم بن أبي يحيى، ونقل أبو الفتح اليعمري أن ما رواه مالك عنه لم يكن مما انفرد به، بل روى عنه ما ثبت من غير طريقه، ومن ذلك حديث: «إذا لم تستح فاصنع ما شئت»، ومسألة وضع

---

(1)_كذا رواها ابن عبدالبر وغيره عن مالك, لكن رواية مسلم في صحيحه أنها من قول ابن سيرين. ينظر مقدمة صحيح مسلم(12/1)؛ التمهيد(45/1 وما بعدها).

2 _ ينظر: الكفاية في علوم الرواية(189).

3 _ تدريب الراوي (312/1)

4 _ تدريب الراوي (313/1)

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

اليمنى على اليسرى في الصلاة، وقد اعتذر مالك بعد أن تبين له حاله بقوله: «غرني بكثرة بكائه في المسجد» أو نحو ذلك.[1]

ثالثاً: الرواية عن المبتدعة

لم يرو الإمام مالك عن المبتدعة إلا عن رجلين: داود بن الحصين وثور بن زيد، وكانا يُنسبان إلى القدر وإلى مذهب الخوارج، ومع ذلك لم ينسبهما أحد إلى الكذب في الحديث، بل احتملهما أئمة الحديث وروى عنهما الثقات، وقد قال مالك في داود بن الحصين، وكذلك في ثور بن زيد: «كان لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يكذب في الحديث»، ويؤكد ذلك أن المعروف من مذهب الخوارج تغليظ أمر الكبائر وتكفير مرتكبها، وهو مما يجعل تعمد الكذب في الحديث عند من كان على هذا الاعتقاد أمراً بالغ الخطورة في ميزانهم الديني؛ فكيف إذا كان الكذب على رسول الله ﷺ، ومن ثم كانت شهادة مالك بصدقهما، مع رواية الثقات عنهما، دالة على أن الإمام مالكاً لم يكن يجعل مجرد البدعة مانعاً من قبول الرواية، وإنما كان يفرق بين بدعة الراوي وبين صدقه وضبطه، فيقبل حديثه إذا ثبتت عدالته في الرواية وانتفى عنه الكذب.[2]

المبحث الثاني: مراسيل وبلاغات الموطأ وخلاصة الحكم الكلي عليه

المطلب الأول: مراسيل الموطأ

يقصد بالمرسل في هذا المبحث ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ، سواء أسقط من إسناده الصحابي أو غيره ممن بينه وبين النبي ﷺ، وقد عرّف الخطيبُ البغدادي المرسل باعتباره ما انقطع إسناده بحيث يكون في رواته من لم يسمع ممن فوقه، ثم بيّن أن أكثر ما يطلق عليه اسم المرسل في الاستعمال هو رواية التابعي عن النبي ﷺ.[3]

وقبول مراسيل الثقات منهج الأئمة أبي حنيفة ومالك والشافعي –بشروط– بل إن الإمام أحمد يرى قبول الضعيف إذا لم يوجد غيره، وهو محمول على الضعف اليسير؛ إذ كان يرى أن ضعيف الحديث أحب إليه من رأي الرجال، فلا يعدل إلى القياس مع وجود ما يروى عن النبي ﷺ، ولو لم يبلغ درجة القوة.[4]

ويقوم القول بقبول مرسل الثقة على أن الثقة لا ينسب الحديث إلى النبي ﷺ إلا بناءً على أصل يراه صالحًا للرواية، مع أن الغالب على التابعين الأخذ عن الصحابة، والصحابة عدول.[5]

المطلب الثاني: بلاغات الموطأ

المقصود ببلاغات الموطأ الأحاديث التي يوردها الإمام مالك بنحو صيغة: «بلغني عن فلان كذا»، فيحذف من أول إسنادها من حَدَّثَهُ بالحديثِ ومن بينه وبين المذكور فيه، ولهذا تلحق البلاغات بالمعلقات من جهة حذف شيء من مبدأ الإسناد، والمعلَّق هو ما حُذف من أول إسناده راوٍ فأكثر على التوالي، مع عزو الحديث إلى من فوق المحذوف، ويجتمع المعلَّق مع المعضل في إمكان سقوط راويين فأكثر، ويفترقان من جهة أن المعضل لا يختص بأول السند، بخلاف المعلَّق.[6]

ومجرد وجود التعليق لا يستلزم الحكم على الحديث بالضعف من حيث المتن والرواية؛ إذ غاية ما فيه انقطاع في الإسناد، والراوي المحذوف غير معلوم ابتداءً، فإذا أمكن الوقوف عليه من طريق آخر، أو ثبت الحديث بإسناد مستقل، زال أثر هذا الانقطاع في الحكم على الحديث، ولذلك تختلف درجة الحديث المعلق باختلاف حال الراوي المحذوف وما تقوم به من القرائن والطرق الأخرى، فقد يكون ضعيفًا أو حسنًا أو صحيحًا.[7]

---

[1] _ ينظر: ميزان الاعتدال (647/2).
[2] _ ينظر: التمهيد(310/2).
[3] _ ينظر: الكفاية (21/1)؛ تدريب الراوي(196/1).
[4] _ ينظر: منهج النقد(292/1)؛ تدريب الراوي(168/1).
[5] _ ينظر: منهج النقد(373/1).
[6] _ تدريب الراوي(219/1).
[7] _ ينظر: علوم الحديث لحمزة المليباري (81/1).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ومالك مع شدة تحريه في الرواية لم يكن يخرج في الموطأ إلا عن الثقات، ولذلك قال ابن عبد البر: «ومالك لا يروي إلا عن ثقة، وبلاغاته إذا تفقدت لم تُوجد إلا صحاحًا» [1]

وقد أحصى العلماء بلاغات الموطأ، فبلغت إحدى وستين بلاغًا، وتمكن ابن عبد البر من وصلها كلها، إلا أربعة أحاديث قال عنها إنه لم يجدها مسندة ولا مرسلة في غير الموطأ. [2]

ثم بين ابن عبد البر شأن هذه الأحاديث الأربعة، فقال: «ولكنها رغائب وفضائل، وليست أحكامًا، ولا بُنِيَ عليها في كتابه ولا في موطئه حكمًا»[3] كما أفرد ابن الصلاح لها رسالة بحث فيها طرقها، وتمكن من وصل اثنين منها.

وعليه، بقيت هذه الأحاديث الأربعة محلَّ نظرٍ في أسانيدها وطرقها؛ إذ لم يقف ابن عبد البر على وصلٍ لأربعة منها، ثم تمكّن ابن الصلاح من وصل حديثين منها، فبقي حديثان لم يتبين لهما إسناد متصل فيما وقف عليه، وقد اتخذ بعض المتأخرين هذه البلاغات الأربعة مجالًا للاعتراض بوجود غير الموصول في الموطأ؛ ولذلك أفردتُ لها المطلب الآتي، لدراسة أسانيدها وطرقها، وبيان ما انتهى إليه العلماء في وصلها، ومدى صحة الاعتراض بوجود الضعيف في الموطأ.

المطلب الثالث: البلاغات الأربعة التي لم يصلها ابن عبدالبر

[**تنبيه:** هذه الدراسة مبنية على فرض عدم التسليم بأن لهذه البلاغات حكمًا خاصًّا لمجرد ورودها في الموطأ، وسيأتي تفصيل ذلك في مطلب الحكم الكلي على أحاديث الموطأ]

تولى ابن الصلاح دراسة البلاغات الأربعة التي لم يقف ابن عبد البر على وصل لها، وانتهى بعد تتبع طرقها إلى تفصيل في درجتها؛ فحديث ليلة القدر، وحديث «إذا نشأت بحرية» لا يثبتان، لا باللفظ الذي أورده مالك في الموطأ، ولا بما يؤدي معناه على وجه تقوم به الحجة.

ثم أورد ابن الصلاح بإسناده عن الحافظ حمزة بن محمد الكناني أنه قال: «كل شيء رواه مالك في الموطأ مسندًا أو مرسلًا، فقد روي عن رسول الله ﷺ من غير جهته؛ إلا حديثين...»، وذكر منهما حديث النسيان وحديث «إذا أنشأت بحرية».

ثم خلص ابن الصلاح إلى أن التحقيق في الأحاديث الأربعة ما يأتي:

- حديث «إذا نشأت بحرية»: ورد من طريق آخر، لكنه لا يثبت.
- حديث ليلة القدر: لم يرد إلا بعض معناه، ومن طريق لا يصح.
- حديث النسيان: ورد معناه من طريق صحيح.
- حديث وصية معاذ رضي الله عنه: ورد معناه من طريق حسن.[4]

وهذه خلاصة كلام ابن الصلاح في هذه البلاغات، أما تفاصيل طرقها ومتونها، وما يتعلق بدلالتها ومدى اتصالها بما في الموطأ، فذلك ما سأعرضه فيما يأتي:

الحديث الأول: روى مالك في الموطأ أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: «إِذَا أَنشأتْ بَحْرِيةً ثُمَّ تَشَاءمَتْ فَهِي عَيْنٌ غُدَيْقَةٌ» [5]

واختلفت الرواية في بعض ألفاظه؛ فقيل «أَنشأَت»، وقيل: «نَشَأَت»، وكلاهما سائغ في اللغة[6] كما رويت «بَحرِية» بالرفع والنصب؛ فعلى الرفع تكون فاعلًا، وعلى النصب تكون حالًا، ويقدر الفاعل حينئذٍ محذوفًا، أي: إذا أنشأت السحابة بحرية، وحذف الفاعل إذا دل عليه السياق معروف في كلام العرب، كقولهم: هبت شمالًا وهبت جنوبًا، يريدون الريح.

ومعنى «أنشأت»: ابتدأت وظهرت، ومنه قولهم: أنشأ الشاعر يقول، وقيل: ظهرت وارتفعت، و«البحرية» هي السحابة الناشئة من جهة البحر، فإذا اتجهت بعد ذلك نحو الشام، كان ذلك أمارة على غزارة

---

[1] _ التمهيد(13/188).
[2] _ ينظر: التمهيد(24/ 375).
[3] _ ينظر: التمهيد(24/373).
[4] _ ينظر: وصل بلاغات مالك لابن الصلاح (1/10).
[5] _ الموطأ [452](1/192).
[6] _ ينظر: وصل بلاغات مالك نقلاً عن القاضي عياض(1/3).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المطر؛ لأن الرياح الجنوبية كانت مما يجلب المطر إلى الحجاز، وأما «تشاءمت» فمعناه اتجهت نحو الشام، وقوله: «عين غُديقة»، فالعين هنا المطر أو السحابة ذات المطر المتواصل، و«الغُديقة» تصغير «الغدقة»، وهي الكثيرة الماء، والمعنى أن السحابة إذا نشأت من جهة البحر ثم اتجهت نحو الشام كانت مظنة المطر الغزير. [1]

ولا يدل الحديث على القول بتأثير الأنواء أو النجوم استقلالًا في نزول المطر؛ وإنما أخبر النبي ﷺ عن أمر جرت به العادة، وهو أن السحاب إذا جاء المدينة من هذه الجهة ومال إلى ناحية الشام كان مظنة للمطر، فالسبب سببٌ عادي، والمؤثر حقيقة هو الله تعالى.[2]

حكم الحديث:

قال ابن عبد البر: «هذا حديث لا أعرفه بوجه من الوجوه في غير الموطأ إلا ما ذكره الشافعي في كتاب الاستسقاء»، ثم ذكر طريقًا عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، عن إسحاق بن عبد الله، عن النبي ﷺ بلفظ: «إذا أنشأت بحرية ثم استحالت شآمية فهو أمطر لها»، ثم بين ضعف إبراهيم بن أبي يحيى،[3] وقال إن بلاغ مالك خير من حديثه.[4]

وقد ورد للحديث طريق آخر من رواية عائشة رضي الله عنها، أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من طريق محمد بن عمر الواقدي، عن عبد الحكيم بن عبد الله بن أبي فروة، عن عوف بن الحارث، عن عائشة، وفيه: «إذا أنشأت السماء بحرية ثم تشاءمت فهو عين غديقة»، [5] وقد تفرد الواقدي بهذا الطريق، ولذلك لم يسلم من النقد؛ فالهيثمي ذكر أن في إسناد الواقدي كلامًا، مع أنه أشار إلى أن بعضهم وثقه، وأن بقية رجاله لا بأس بهم. [6]

وقال عنه ابن حجر: «متروك مع سعة علمه».[7]

والواقدي وإن كان واسع العلم، كثير الرواية، ذا معرفة كبيرة بالمغازي والسير والأخبار، فإن جمهور نقاد الحديث ضعفوه، ونُقل عن الذهبي قوله: «استقر الإجماع على وهن الواقدي»، ووصفه ابن حجر بأنه «متروك مع سعة علمه»، وفي المقابل رُويت فيه كلمات توثيق ومدح من بعض أهل العلم، حتى قال عبد العزيز الدراوردي: «ذاك أمير المؤمنين في الحديث»، وهو مما يبين شدة الاختلاف فيه، وإن كان الحكم النقدي الغالب عليه هو الضعف وترك الاحتجاج بحديثه.[8]

وبذلك يظهر أن خلاصة الحكم على الواقدي أنه ضعيف، وهو ما حكم به الدارقطني والنووي، وحكى الذهبي الإجماع على وهنه، ومع ذلك فإن الحديث الضعيف إذا كان ضعفُه محتملًا يصلح للاعتبار، فإذا انضم هذا الطريق إلى ما رواه الشافعي –على القول بأن ضعفه مما يصلح للاعتبار–، اجتمعت له طرق يتقوى بها، فيرتقي إلى درجة الحسن لغيره، ويؤيد ذلك أن الحديث هنا من قبيل الفضائل والأخبار لا من أحاديث الأحكام، مما يسوغ قدرًا من التساهل في قبوله، كما أن الحكم على الواقدي بالترك لا يستلزم إسقاط جميع مروياته في سائر فنون المعرفة؛ فقد كان واسع العلم كثير الحفظ، ولا سيما في الأخبار والسير والمغازي والحوادث وأيام الناس والفقه؛ قال الذهبي: «كان إلى حفظه المنتهى في الأخبار والسير والمغازي والحوادث وأيام الناس والفقه وغير ذلك»،[9] والله تعالى أعلم.

---

[1] _ ينظر: الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب, لمحمد بن عبد الحق اليفرني (222/1).
[2] _ ينظر: تفسير الموطأ القنازعي (225/1)
[3] _ متهم بالكذب, ووثقه الشافعي وقال: لإن يخر من السماء أحب إليه من أن يكذب, وكان ثقة في الحديث. ينظر: ميزان الاعتدال(57/1).
[4] _ ينظر: التمهيد(377/24)
[5] _ ينظر: المعجم الأوسط _واللفظ له_[7757](371/7)؛ العظمة (1248/4)؛ وانظر: كنز العمال(838/7)؛ جامع الحديث للسيوطي (106/4).
[6] _ ينظر: مجمع الزوائد(460/2).
[7] _ ينظر: تقريب التهذيب (117/2).
[8] _ ينظر: تهذيب التهذيب (325/9)؛ ميزان الاعتدال(666/3)؛ تقريب التهذيب (117/2).
[9] _ ميزان الاعتدال(663/3).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الحديث الثاني: روى الإمام مالك في الموطأ أنه سمع من يثق به من أهل العلم يقول: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ أُرِيَ أَعْمَارَ النَّاسِ قَبْلَهُ، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ، فَكَأَنَّهُ تَقَاصَرَ أَعْمَارَ أُمَّتِهِ أَنْ لاَ يَبْلُغُوا مِنَ الْعَمَلِ مِثْلَ الَّذِي بَلَغَ غَيْرُهُمْ فِي طُولِ الْعُمْرِ، فَأَعْطَاهُ اللَّهُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ»[1]

وقد نص ابن عبد البر على أنه لا يعرف لهذا الحديث طريقًا مسندًا، ولا رواية مرسلة أو مسندة في غير الموطأ، وعدَّه من الأحاديث التي انفرد مالك بإخراجها، ثم قال: «ولكنها رغائب وفضائل وليست أحكامًا، ولا بنى عليها في كتابه ولا في موطئه حكمًا». [2]

ومع ذلك فإن للحديث شواهد من جهة معناه؛ فقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق ابن وهب، عن مسلمة بن علي عن علي بن عروة أن النبي ﷺ ذكر يومًا أربعة من بني إسرائيل عبدوا الله ثمانين سنة لم يعصوه طرفة عين، فعجب الصحابة من ذلك، فأخبره جبريل عليه السلام أن الله أنزل عليه خيرًا من ذلك، وأن ليلة القدر خير من ألف شهر، فسر بذلك رسول الله ﷺ وأصحابه. [3]

وأخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم من طرق عن مجاهد أن النبي ﷺ ذكر رجلًا من بني إسرائيل كان يقوم الليل حتى يصبح، ثم يجاهد العدو بالنهار حتى يمسي، ففعل ذلك ألف شهر، فعجب المسلمون من عمله، فأنزل الله تعالى: {لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ}، أي إن قيام تلك الليلة خير من عمل ذلك الرجل ألف شهر. [4]

وروى البيهقي عن مجاهد هذا المعنى مرسلًا بلفظ قريب، وقد عدَّه العراقي شاهدًا لبلاغ مالك. [5]

كما أورد ابن الصلاح طريقًا عن ابن عباس رضي الله عنهما يتضمن معنى قريبًا، وفيه أن النبي ﷺ تفكر في أعمال الأمم السابقة مع طول أعمارهم، فأوحى الله إليه بفضل ليلة القدر، وأن العمل فيها لأمته يعدل عمل ألف شهر، غير أن ابن الصلاح حكم على هذا الطريق بأنه غريب المتن جدًا، ضعيف الإسناد جدًا، ونقل كذلك عن أبي عبد الله ابن منده حديثًا مرفوعًا بلفظ بلاغ مالك، من طريق محمد بن المبارك الصوري عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، لكنه حكم بأنه غير محفوظ، وذكر أن الصوري لم يذكره في كتابه الذي جمع فيه مسند حديثه عن مالك. [6]

قلت: وإن كان بلاغ مالك لا يعرف له إسناد متصل يثبت به استقلالًا، فإن معناه قد تأيد بعدة شواهد، منها ما جاء عن مجاهد وغيره من السلف في سبب نزول الآية وفضل ليلة القدر، ومراسيل الثقات مما يحتج به عند أئمة الفقه بشروطه في أبواب الأحكام، فإذا كان ذلك في الأحكام، فالتسامح فيها في أبواب الرغائب والفضائل أولى، ويضاف إلى ذلك أن أصل المعنى تشهد له الآية الكريمة: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾، وباجتماع هذه القرائن يقوى بلاغ مالك، ويرتقي إلى درجة الحسن لغيره، والله تعالى أعلم.

الحديث الثالث: روى مالك في الموطأ أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: «إني لأَنسَى أو أُنَسَّى لأُسِنَّ ». [7]

معنى الحديث:

ذكر القاضي عياض أن الرواية جاءت بلفظين: «أَنسَى»، و«أُنَسَّى»، والثاني مبني للمجهول مع تشديد السين، ويمكن حمل «أو» على أن الراوي شك في اللفظ الذي صدر عن النبي ﷺ، كما يحتمل أن يكون اللفظان مقصودين، فيكون النسيان في الأول مضافًا إلى النبي ﷺ من حيث السهو، وفي الثاني بمعنى أن الله تعالى يوقع النسيان عليه لحكمة، وروي كذلك بلفظ: «لا أَنسَى ولكن أُنسَّى لأُسِن»، كما جوز أن يكون «أَنسى» بمعنى أترك، وهو معنى ثابت في اللغة؛ إذ يأتي النسيان بمعنى الترك. [8]

---

1 _ الموطأ [698](321/1).
2 _ التمهيد(373/24):
3 _ ينظر: تنوير الحوالك (236/1).
4 _ ينظر: تنوير الحوالك: (236/1)؛ شرح القسطلاني إرشاد الساري (429/3).
5 _ شعب الإيمان للبيهقي [3668](323/3)؛ وينظر: طرح التثريب (130/5).
6 _ ينظر: وصل بلاغات مالك لابن الصلاح (13/1).
7 _ الموطأ , الصلاة, سجود السهو [221](550/5).
8 _ ينظر: مشارق الأنوار للقاضي عياض(47/2)

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وبيّن ابن العربي أن المراد أن وقوع النسيان منه ﷺ كان سببًا لبيان السنة وتعليمها، لا مدخلًا للوسوسة والاضطراب. [1]

وقال ابن بزيزة: «إن الأصح أن الكلام جاء على سبيل الجمع بين النسبتين الحقيقية والمجازية، فتكون «أو» للتقسيم؛ فأسند النبي ﷺ النسيان إلى نفسه باعتبار وقوعه منه، ثم نسبه إلى الله تعالى باعتبار كونه مقدرًا عليه وموقعًا له، وهذا التأويل مروي عن ابن نافع وابن دينار، وله نظائر في السنة». [2]

والرواية الصحيحة هي المثبتة بلفظ «أَنسَى» أو «أُنسى»، لا الرواية النافية للنسيان؛ لأن ثبوت النسيان في حق النبي ﷺ فيما لا يتعلق بتبليغ الوحي ثابت في الحديث الصحيح، ومن ذلك حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «إنما أنا بشر أنسى كما تنسون»، [3] فبيّن ﷺ أن النسيان أمر بشري يعرض له كما يعرض لغيره. [4]

حكم الحديث:

قال ابن عبد البر: «أما هذا الحديث بهذا اللفظ فلا أعلمه يروى عن النبي ﷺ بوجه من الوجوه مسندًا ولا مقطوعًا من غير هذا الوجه»، ثم بيّن أن معناه صحيح في أصول الشريعة، واستدل على ذلك بما ورد من الأحاديث والآثار التي تؤيد معناه، ومنها قوله ﷺ في قصة النوم عن الصلاة:

قال ابن عبد البر: «أما هذا الحديث بهذا اللفظ فلا أعلمه يروى عن النبي ﷺ بوجه من الوجوه مسندًا ولا مقطوعًا من غير هذا الوجه»، ثم بيّن أن معناه صحيح تشهد له أصول الشريعة، واستدل على ذلك بما ورد من الأحاديث والآثار المؤيدة لمعناه، ومن ذلك ما رواه مالك في الموطأ من حديث زيد بن أسلم، في قصة نوم النبي ﷺ وأصحابه عن صلاة الصبح، وفيه أن النبي ﷺ قال: «يا أيها الناس، إن الله قبض أرواحنا، ولو شاء لردها إلينا في حين غير هذا، فإذا رقد أحدكم عن الصلاة أو نسيها ثم فزع إليها، فليصلها كما كان يصليها في وقتها»، [5] ولفظ الصحيحين: «إن الله قبض أرواحنا لتكون سنة لمن بعدكم» [6] وقوله ﷺ: «إنما أنا بشر أنسى كما تنسون». فدل ذلك على ثبوت المعنى من جهة السنة، وإن لم يثبت اللفظ المذكور بعينه. [7]

وبذلك يظهر أن بلاغ مالك وإن لم يثبت بهذا اللفظ من طريق آخر، فإن معناه ثابت بأحاديث صحيحة، وهذا مما يقوي البلاغ ويؤيده، وسيأتي بيان أثر ذلك في الحكم الكلي على أحاديث الموطأ.

الحديث: الرابع: روى مالك في الموطأ أنه بلغه أن معاذ بن جبل قال آخر ما أوصاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وضعت رجلي في الغَرْز [8] أن قال: «أَحْسِنِ خُلقكَ للناسِ يا معاذ بن جبل» [9].

وبيّن ابن عبد البر أن هذه هي رواية يحيى، وتابعه عليها ابن القاسم والقعنبي، بينما رواها ابن بكير عن مالك عن يحيى بن سعيد عن معاذ بن جبل، ومع ذلك فقد حكم على الطريق الذي بهذا اللفظ بأنه منقطع جدًا، وأنه لا يعرف له إسناد متصل عن النبي ﷺ، لا من حديث معاذ ولا من حديث غيره. [10]

وليس معنى ذلك أن مضمون الحديث لا أصل له؛ فقد ذكر ابن عبد البر أن البزار قال: «لا أحفظ في هذا مسندًا عن النبي ﷺ»، ثم حمل ابن عبد البر ذلك على هذا اللفظ بعينه، وبيّن ثبوت معناه من حديث أنس رضي الله عنه، أن النبي ﷺ أوصى معاذًا حين بعثه إلى اليمن بقوله: «اتق الله، وخالق الناس بخلق حسن، وإذا عملت سيئة فأتبعها حسنة»، كما أورد طريقًا آخر عن معاذ رضي الله عنه بلفظ: «اتق الله حيث كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن». [11]

---

1 _ ينظر: القبس شرح الموطأ (354/1):
2 _ رياض الأفهام شرح عمدة الأحكام (371/2).
3_متفق عليه, رواه البخاري في صحيحه, كتاب الصلاة, باب التوجه نحو القبلة, [392](156/1)؛ ومسلم, كتاب المساجد, باب السهو في الصلاة, [572] (400/1).
4 _ ينظر: طرح التثريب (48/2).
5_رواه مالك في الموطأ, كتاب الصلاة, باب النوم عن الصلاة, [26] (14/1).
6 _ متفق عليه, البخاري, أبواب القبلة, التوجه نحو القبلة[392](156/1)؛ ومسلم, المساجد, السهو في الصلاة[89](400/1).
7 _ ينظر: التمهيد (375/24)
8 _ الغَرزُ: ركابُ الرحلِ من جلد، فإذا كان من خشب أو حديد فهو ركاب. ينظر: تاج العروس [غرز](888/3).
9 _ الموطأ , حسن الخلق, ما جاء في حسن الخلق [1602](902/2).
10 _ ينظر: التمهيد (300/24).
11 _ رواه الترمذي عن أبي ذر وأبي هريرة ومعاذ, وقال: حسن صحيح. سنن الترمذي, البر والصلة, معاشرة النساء[1988](355/4).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وأوضح ابن عبد البر أن قوله ﷺ: «خالق الناس بخلق حسن» وقوله في بلاغ مالك: «أحسن خلقك للناس» متقاربان في المعنى، ولا تعارض بينهما، كما روي من وجوه عن معاذ بن جبل أنه قال آخر ما أوصاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قال: «لا يزال لسانك رطبا من ذكر الله»[1]...إلخ، ثم ساق أسانيدها.[2]

حكم الحديث:

لا يثبت حديث «أحسن خلقك للناس» بهذا اللفظ موصولًا عن النبي ﷺ، لكن معناه ثابت بأحاديث أخرى، ولا سيما حديث أنس رضي الله عنه، وما روي عن معاذ من طرق أخرى.

المطلب الرابع: خلاصة الحكم الكلي على أحاديث الموطأ

تلقّى العلماء الموطأ بالقبول منذ عهد مؤلفه، واستمر ذلك عند أئمة الحديث والفقه من شيوخ مالك وأقرانه وتلاميذه ومن جاء بعدهم ممن عُرف بالتقدم في نقد الروايات وتمييز صحيحها من سقيمها، ولم يكن خفاء وجود المراسيل والبلاغات في الموطأ مانعًا من هذه المنزلة، بل كان ذلك معلومًا عند أئمة عصره، وهم الذين عرفوا طريقة مالك في الرواية وأحوال رجاله.

وقد يُقال: إن المراسيل والبلاغات لا تستوفي صورة الإسناد المتصل على اصطلاح المحدثين، فكيف أطلق الأئمة الحكم بصحة الموطأ مع وجودها فيه؟

والجواب أن الإسناد وسيلة للكشف عن صحة النقل، وليس المقصود لذاته مجرد اجتماع أسماء الرواة في سلسلة متصلة؛ فالعبرة بثبوت الخبر، وقد تقوم معرفة الثقة والضبط والقرائن مقام معرفة بعض الواسطة في بعض مناهج الأئمة، وقد عُبر عن هذا المعنى بقولهم: «فمن أسند لك فقد أحالك على البحث عن أحوال من سماه لك، ومن أرسل من الأئمة حديثًا مع علمه ودينه وثقته فقد قطع لك على صحته وكفاك النظر».[3]

ومن ثم جاءت أقوال أئمة الحديث في مراسيل مالك وبلاغاته بالغة القوة؛ فقال سفيان الثوري: «إذا قال مالك: بلغني فهو إسناد»، وقال يحيى بن سعيد القطان لما سئل عن مرسلات مالك: «هي أحب إلي، ليس في القوم أصح حديثًا منه»، وقال أيضًا: «مرسلات مالك صحاح»، وكان أصحابه يقولون: «مرسلات مالك إسناده»، وقال ابن وهب: «مالك والليث إسناد وإن لم يسندا»، وقال إبراهيم الحربي: «مالك لا يرسل إلا عن ثقة»، وقال ابن داود: «مراسيل مالك أصح من مراسيل سعيد بن المسيب ومن مراسيل الحسن، ومالك أحق الناس مرسلًا».

ولم تقف الشهادات على مراسيله عند هذا الحد، بل تواترت كلمات الأئمة في بيان قوة مالك في الحديث وتثبته فيه؛ فقال الشافعي: «ومن أراد الحديث الصحيح فعليه بمالك»، وقال عبد الرحمن بن مهدي: «مالك أحفظ أهل زمانه»، وقال: «ما على وجه الأرض آمن على حديث رسول الله ﷺ من مالك»، وقال أيضًا: «ما أقدم مالكًا في صحة الحديث أحدًا»، ونقل عن الإمام أحمد أنه سئل أي حديث ينبغي حفظه، فقال: «حديث مالك، فإنه حجة بينك وبين الله»، ووصفه بأنه من أثبت الناس في الحديث، وقال أبو قدامة: «مالك أحفظ أهل زمانه»، وقال يحيى بن سعيد: «ما في القوم أصح حديثًا من مالك، ومالك إمام الناس في الحديث»، ووصفه هو وابن المديني بأنه أمير المؤمنين في الحديث، وقال ابن معين: «مالك إمام أئمة المسلمين، مجمع على فضله وثبته في الحديث»، ووصفه بأنه «نجم أهل الحديث»، وقال علي بن المديني: «ما أقدم على مالك أحدًا في صحة الحديث».[4]

وهذه الشهادات لا تتعلق بمالك مجردًا، بل لها أثر مباشر في تقويم ما يرويه في الموطأ؛ إذ صدرت عن أئمة عاصروه أو أدركوا طريقته، وعرفوا شيوخه ورجاله، وكانوا من أعلم الناس بحديثه، ولذلك لم

---

1 _ لم أعثر عليه بهذا اللفظ عن معاذ, بل وجدته عند الترمذي وابن حبان وأحمد والحاكم وغيرهم عن عبد الله بن بسر رضي الله عنه : أن رجلا قال يا رسول الله إن شرائع الإسلام قد كثرت علي فأخبرني بشيء أتشبث به قال لا يزال لسانك رطبا من ذكر الله. وقال عنه الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه. ينظر: سنن الترمذي, الدعوات, فضل الذكر, [3375](458/5).

2 _ ينظر: التمهيد (300/24).

3 _ التمهيد (3/1).

4 _ ينظر: ترتيب المدارك (58/1) وما بعدها

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يكن قبول الموطأ مبنيًا على النظر في ظاهر اتصال أسانيده وحده، وإنما على مجموع ما عرف عن مؤلفه من شدة التحري، وانتقائه لرجاله، وثبوت الروايات عنه، وما قام حول مروياته من القرائن.

ويؤكد ذلك أن العلماء الذين تكلموا على المعلَّق من حيث الأصل نصوا على ضعفه لانقطاع إسناده، ثم استثنوا ما كان في كتاب التزم مصنفه فيه الصحة؛ فدل ذلك على أن الحكم على الرواية لا ينفك عن منهج المصنف والتزامه في كتابه، والمقصود هنا ليس جعل كل تعليق أو بلاغ صحيحًا بمجرد وجوده في كتاب مشهور، وإنما النظر في الكتاب الذي اشتهر صاحبه بشدة الانتقاء، ثم في القرائن التي أحاطت بمروياته.[1]

وقد بذل ابن عبد البر عناية كبيرة في تتبع ما في الموطأ من المراسيل والبلاغات والمعاضيل، وتمكن من وصل أكثرها من طرق أخرى، ولم يقف على أسانيد أربعة منها، وهي التي سبق تفصيلها. ولا يلزم من عدم وقوفه على طرقها أن لا تكون لها طرق أخرى في نفس الأمر، وإنما غاية ذلك أنه لم يطلع عليها فيما بلغ إليه من الروايات والمصادر؛ ومن ثم لا يصح جعل عدم وقوفه على وصلها دليلًا على عدم وجودها مطلقًا، ولا على أنها كانت مجهولة عند مالك، أو أن إيرادها في الموطأ لم يكن له وجه معتبر، وإنما يدل صنيع ابن عبد البر على بالغ عنايته باستقراء طرق أحاديث الموطأ، وعلى أن ما لم يقف له على طريق مستقل كان محدودًا جدًا، وقد تعلق ببلاغات في الفضائل والرغائب، لا بأصول الأحكام.

وعلى هذا فإن القول بأن في الموطأ نوعًا من الروايات التي لا تستوفي صورة الإسناد المتصل لا يستلزم القول بوجود حديث مردود فيه؛ إذ قد يكون الانقطاع منجبرًا بطرق أخرى أو بمعنى ثابت في السنة، وقد يكون للرواية عند مالك من القرائن ما يرفعها عن مجرد حكم المرسل المجرد.

ولهذا قال السيوطي: «فالصواب إطلاق أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء»، وذهب إلى أن مراسيله حجة لاعتضادها، وأن ما فيه من المراسيل ليس منها ما خلا من العاضد أو العواضد، سوى الأحاديث الأربعة التي أفردها بالبحث».[2]

وقال اللكنوي في تقرير هذا المعنى: «فالصواب إطلاق أن الموطأ صيح كله، وقال د.محمد أبو زهو: بين العلماء سلفاً وخلفاً أن أحاديث الموطأ كلها صحيحة، وأن أسانيده وردت جميعها متصلة».[3]

وقد يعترض بأن مالكًا غير معصوم، وأن الثقة قد يخطئ، والجواب أن هذا صحيح من حيث الأصل؛ بل إن قول المحدثين: «حديث صحيح» لا يلزم منه القطع باستحالة الخطأ فيه، وإنما هو حكم بحسب ما ظهر لهم من طرق الرواية وقرائنها، أما القطع بثبوت الخبر فله مرتبة أخرى، وقد يحصل بالتواتر أو بالقرائن المحتفة بالخبر وإن كان من أخبار الآحاد.[4]

الخاتمة:

توصلت من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات، أوجز أهمها فيما يأتي:

أولًا: النتائج

- تبوأ الإمام مالك منزلة رفيعة في الفقه والحديث، وشهد له أئمة عصره ومن بعدهم بسعة العلم، وقوة الحفظ، وشدة التثبت، والإمامة في هذين العلمين.
- حظي الموطأ بمكانة استثنائية في تاريخ التصنيف الحديثي، وتلقته طبقات العلماء بالقبول، لما جمعه من الحديث المرفوع، وآثار الصحابة والتابعين، وعمل أهل المدينة، وما يتصل بذلك من الفقه والاستنباط.
- يعد الموطأ أول كتاب أُلِّف في الصحيح غير المجرَّد؛ إذ لم يقتصر فيه الإمام مالك على الأحاديث المرفوعة، بل مزجها بآثار الصحابة والتابعين وما جرى عليه العمل وما يستنبط من النصوص.
- ثبت من أقوال أئمة الحديث أن للموطأ خصوصية في الحكم على مروياته؛ فقبلوا مراسيل مالك وبلاغاته، وأطلق جماعة منهم الحكم على مراسيله بالصحة، ولم يعاملوا ما فيه من الانقطاع معاملة المراسيل المجردة عن القرائن.

---

[1] _ ينظر: تدريب الراوي(219/1)

[2] _ تنوير الحوالك(8/1).

[3] _ كذا في المصدر، والظاهر أن المراد اتصال طرق أحاديث الموطأ من جهة أخرى؛ إذ فيه مراسيل وبلاغات معلومة. ينظر: بحث الموطأ المنهج والأحاديث, د. العسراوي, نقلاً عنهما(143).

[4] _ ينظر: فتح المغيث على ألفية الحديث للسخاوي(19/1).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- الصواب إطلاق القول بصحة أحاديث الموطأ دون استثناء، وهو ما صرح به جماعة من الأئمة، ومنهم السيوطي واللكنوي، مع اختلاف صور الإسناد في بعض مروياته.
- وعلى فرض عدم التسليم بثبوت حكم خاص للمراسيل والبلاغات لمجرد ورودها في الموطأ، فقد تمكن ابن عبد البر من وصل جميع بلاغاته إلا أربعة، ثم وصل ابن الصلاح اثنين منها، ووجدتُ للحديث الثالث شواهد مرسلة تقوي معناه، وللرابع شاهدًا ضعيفًا يمكن أن يعتضد به، مما يخفف موجب الاعتراض على الموطأ من هذه الجهة.
- تبين أن البلاغات الأربعة التي لم يصلها ابن عبد البر وردت في الرغائب والفضائل لا في أصول الأحكام، وهو مما يراعى فيه عند أهل العلم من التسامح ما لا يراعى في أبواب الأحكام.
- مع ثبوت صحة الموطأ في الجملة، تبقى الصحيحان في مرتبة متقدمة عليه من جهة تجريد المرويات الصحيحة واتصال أسانيدهما وسلامتهما من الانتقاد الذي وُجِّه إلى غيرهما؛ ومن ثم كانا أخص في اصطلاح التصنيف بالصحيح المجرّد.
- لم يرو الإمام مالك عن الضعفاء إلا عن عبد الكريم بن أبي المخارق، وقد تبين له ضعفه فاعتذر عن الرواية عنه.
- ولم يرو عن المبتدعة إلا عن داود بن الحصين وثور بن زيد، ولم يُتَّهَم واحد منهما بالكذب في الحديث، وروى عنهما أئمة ثقات.
- قصد مالك في الموطأ إلى انتقاء الأحاديث التي تقوم بها الحجة في أبواب الأحكام، ولم يكن غرضه استيعاب جميع الحديث الصحيح.
- رتب الإمام مالك الموطأ على الأبواب الفقهية، وكان ذلك من أوائل الخصائص التصنيفية التي امتاز بها الكتاب ولم يسبقه إليها أحد.

ثانيًا: التوصيات

أوصي بالعناية بتدريس الموطأ للطلاب المتخصصين في العلوم الشرعية، مع اختيار أحد شروحه الميسرة، وتنظيم برامج علمية أو حلقات دراسية تعين على قراءة الكتاب وفهم منهج الإمام مالك فيه، ولا سيما طريقته في الجمع بين الحديث المرفوع وآثار الصحابة والتابعين وفقه السلف.

كما أوصي بإبراز الصلة بين الحديث والفقه وأصول المذهب المالكي من خلال دراسة الموطأ، لما في ذلك من تصحيح التصور الذي يفصل بين المذاهب الفقهية والأدلة الحديثية، وبيان أن البناء الفقهي للمذهب قائم على الأصول والنصوص وفهم الصحابة والتابعين، لا على مجرد الآراء المجردة.

إلى هنا انتهى ما قصدت إيراده في هذه الوريقات، فما كان فيها من صواب فمن فضل الله وتوفيقه، وما كان فيها من خطأ فمن نفسي، وأستغفر الله منه، وأرجو ممن وقف عليه أن ينبهني إليه، وحسبي أني بذلت فيه وسعي.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

قائمة المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم، برواية قالون عن نافع.
2. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد القسطلاني القتيبي المصري، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط7، 1323هـ.
3. الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، محمد بن عبد الحق اليفرني، ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط1، 2001م.
4. الإمام مالك ومنهجه في الموطأ، إعداد: عبد العظيم خليل عبد الرحمن الدخري، وعمر إدريس محمدين سليمان، جامعة كردفان، السودان، وجامعة الإمام المهدي، السودان، منشور في مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الإسلامية والغربية، العدد الثامن، أغسطس 2014م.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

5. الإمام مالك: حياته وعصره وآراؤه وفقهه، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي.
6. تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
7. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
8. تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، ت ودراسة: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.
9. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض، بيروت، لبنان، 1384هـ.
10. تفسير الموطأ، عبد الرحمن أبو المطرف القَنَازِعي، ت: عامر حسن صبري، دار النوادر، بتمويل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 2008م.
11. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
12. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، ت: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، مؤسسة قرطبة.
13. تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
14. تهذيب الأسماء واللغات، يحيى بن شرف النووي، ت: مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، دار الفكر، بيروت، ط1، 1996م.
15. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، ط1، 1984م.
16. الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ت: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط3، 1987م.
17. الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1952م.
18. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1405هـ.
19. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون اليعمري المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.
20. رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، تاج الدين عمر بن أبي اليمن اللخمي الفاكهاني، ت ودراسة: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط1، 2010م.
21. سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي، ت: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
22. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985م.
23. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن مخلوف، تعليق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2003م.
24. شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ.
25. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
26. عارضة الأحوذي شرح صحيح الترمذي، القاضي أبو بكر بن العربي، ت: محمد بن الحسين السليماني، دار ابن الجوزي، الدمام، ط1، 1998م.
27. العظمة، أبو الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني، ت: رضا الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1408هـ.
28. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين السخاوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1403هـ.
29. القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، أبو بكر بن العربي المعافري، ت: محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1992م.
30. الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر الخطيب البغدادي، ت: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
31. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري، ت: بكري حياني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ط5، 1981م.
32. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت، 1412هـ.
33. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990م.
34. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي أبو الفضل عياض اليحصبي، المكتبة العتيقة ودار التراث.
35. المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ت: طارق بن عوض الله الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، 1415هـ.
36. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، ت: عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب، 2002م.
37. منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط3، 1997م.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

38. الموطأ للإمام مالك، ت: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، ط1، 2004م.
39. الموطأ: المنهج والأحاديث، عبد العزيز العسراوي، بحث منشور في مجلة الجامعة الأسمرية، المجلد الخامس عشر، ديسمبر 2010م.
40. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
41. وصل بلاغات مالك لابن الصلاح، رسالة في خمسة عشر صفحة، مطبوعة في آخر كتاب توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر الجزائري الدمشقي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).